هل تكره الولايات المتحدة الإسلاميين فعلا؟

د. خالد شوكت*

■ أشاد الرئيس الأمريكي جورج بوش بالانتخابات الفلسطينية، وأشار ضمنا إلى أنها درس في الديمقراطية للعالم العربي، وتحذير للحرس الفلسطيني القديم، أو من يمكن تسميتهم صراحة برموز الفساد الذين أثاروا بغلوهم وغيهم حفيظة ومقت الفلسطينيين طيلة العشر سنوات الماضية، كما لم يفت الرئيس بوش دعوة حماس إلى الكف عن رفع شعار تدمير إسرائيل، ولعل في ذلك كشفا أمريكيا لأهم شروط التعامل مع الإسلاميين الفلسطينيين في المستقبل القريب.

وفي حين رحب بوش بفوز الحزب الإسلامي الفلسطيني، في انتخابات شهد العالم بأسره بنزاهتها وديمقراطيتها، فإنه لا أحد من الزعماء العرب ـ باستثناء الأمير القطري ـ قد أعرب عن ترحيب مماثل، والثابت من تصريحات رسمية عربية معلنة ومبطنة، أن نتائج الانتخابات الفلسطينية قد أزعجت وأقلقت حكام الدول العربية الأشاوس، وأن هؤلاء كانوا يفضلون سيرة حكم عربية في فلسطين، كانت سترشد الرئيس الفلسطيني المحترم أبو مازن إلى طريق التسعات الأربع، كما كانت ستقود فتح ـ على غرار الأحزاب العربية الحاكمة ـ إلى فوز مؤزر ومريح لا جدال فيه.

ولم تكن عملية الترحيب الأمريكي الرسمي بفوز الإسلاميين في انتخابات عربية، سابقة شاذة يمكن أن تثير دهشة المحللين واستغرابهم، فالناظر إلى الموقف الأمريكي في العراق، وهو بلد تحتله القوات الأمريكية، سيلاحظ أن التغيير السياسي الذي أشرفت عليه الإدارة الأمريكية في هذا البلد العربي، قد جاء بالإسلاميين إلى الحكم، فقد فازت الأحزاب الإسلامية، شيعية وسنية، بالانتخابات الديمقراطية التي جرت نهاية العام الماضي، وهيمن الإسلاميون فيها على ما يقارب المئة وثمانين مقعدا في برلمان مكون من مائتين وخمسة وسبعين.

تماما كما لوحظ أن الإدارة الأمريكية لم تعترض من قبل على فوز الإسلاميين العراقيين بانتخابات البرلمان الانتقالي، وقيادتهم من خلال زعيم حزب الدعوة الإسلامي د. ابراهيم الجعفري للحكومة الانتقالية، فضلا عن موافقتهم على تولي حاجم الحسني رئاسة الجمعية الوطنية العراقية، وهو كما هو معروف زعيم إسلامي سني وقيادي بارز في الحزب الإسلامي، الجناح العراقي لحركة الإخوان المسلمين العالمية.

وإلى جانب البلدين العربيين المحتلين، اللذين شهدا ـ للأسف الشديد ـ الانتخابات الأكثر ديمقراطية وتعددية وشفافية في العالم العربي، فإن الترحيب الأمريكي الرسمي قد طال أيضا بعض الدول العربية التي شهدت انتخابات برلمانية تعددية منفتحة على مشاركة الإسلاميين، ومن هذه الدول جمهورية مصر العربية، التي يشير كثير من المحللين إلى أن دعوة واشنطن الحكومة المصرية إلى اتخاذ خطوات إصلاحية جدية، كانت الدافع الأساسي والضمانة الوحيدة للسماح لحركة الإخوان المسلمين المحظورة رسميا بالمشاركة، والفوز عمليا بما يناهز ربع مقاعد البرلمان الجديد.

وقد أكدت مصادر عدة، أن التحذيرات الأمريكية الرسمية كانت الحائل الرئيسي دون وقوع تزوير كبير، كانت ترغب في إتيانه أطراف مصرية نافذة بهدف تطويق ما سمي بالخطر الإسلامي الداهم على المحروسة، ولعل جزع البيت الأبيض من فوز ما يقارب التسعين إخوانيا بمقاعد برلمانية في مصر، كان الأقل قياسا بما أظهرته حكومات عربية عتيدة سارعت إلى التضامن في مواجهة المد الأصولي والاتفاق على مبدأ التأجيل الديمقراطي، ما دامت الديمقراطية ستفتح برأيهم أبواب جهنم على شعوبهم التي ترغد في نعيم عزهم الظليل.

وكما لم تظهر إدارة الرئيس بوش أي قلق حيال فوز الإسلاميين في العراق وفلسطين ومصر، فإنها قد عبرت قبل هذه التواريخ بسنة تقريبا، عن دعمها لعمليات التحول الديمقراطي في بعض البلدان العربية، التي اعتبرتها نماذج لا مناص من الاقتداء بها، ومن هذه البلدان المغرب والبحرين والكويت، وجميعها قد شهد خلال السنوات الماضية، انتخابات برلمانية فازت بها أحزاب وحركات إسلامية ولو بشكل نسبي.

وغير بعيد عن العالم العربي، فإن الحكومة الأمريكية لم تنظر بامتعاض، أو سعت إلى العمل على منع الإسلاميين من الفوز الانتخابي وتشكيل الحكومات في أكثر من دولة إسلامية، ففي تركيا مثلا، بدا رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان صديقا مقربا ونموذجا يحتذى في نظر المسؤولين الأمريكيين، حتى وإن مانع هذا الصديق في فتح أراضيه أمام القوات الأمريكية للقيام بعمليات عسكرية ضد نظام الرئيس العراقي صدام، عندما تقرر إسقاطه قبل ثلاث سنوات.

وقد دافع الرئيس بوش بشراسة عن حكومة الإسلاميين الأتراك، وجازف بصداقاته الأوروبية في سبيل ذلك، عندما دعا الاتحاد الأوروبي إلى قبول عضوية تركيا، بعد أن رأى تصميم رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان وحزبه الحاكم «العدالة والتنمية»، على كسب هذا الرهان الخارجي، الذي سيعزز مسيرتهم الإيجابية في تحقيق الكثير من الرهانات الداخلية، وأهمها الرهانات الاقتصادية والاجتماعية، التي ستعد المعيار الأساسي للحكم شعبيا على تجربتهم في إدارة الحياة السياسية.

وإلى جانب تركيا، أظهر الأمريكيون على الدوام دعمهم لرئيس الوزراء ومهندس النهضة الماليزية المعاصرة مهاتير محمد، وكذلك لخلفه عبد الله بدوي، وكلا الرجلين معروف بميوله الإسلامية، تماما كما أن «آمنو» الحزب الحاكم في ماليزيا، حزب صاحب خلفية وطنية إسلامية، وحريص كل الحرص على أن تبقى هوية بلاد الملايو إسلامية على الرغم من انحدار ما يقارب النصف من سكانها من أصول هندية وصينية غير إسلامية.

ولقد شجع الأمريكيون باستمرار تقريبا، تجارب التحول الديمقراطي في العالمين العربي والإسلامي، وخصوصا تلك التي أفسحت المجال أمام مشاركة كافة أطراف الحياة السياسية بلا استثناء، بما فيها الحركات والأحزاب الإسلامية، مخالفين بذلك الكثير من وجهات النظر الرسمية وغير الرسمية التي أبداها مسؤولون عرب ومسلمون، يرون أن الإسلاميين أعداء للديمقراطية، ولا يمكن لنظام ديمقراطي أن يقبل بهم، لكونهم سيستغلونها لإلغاء قيمها في أول فرصة تسنح لهم.

والبين من خلال السيرة الرسمية الأمريكية طيلة السنوات الماضية ما بعد انتهاء الحرب الباردة، أن قادة البيت الأبيض لا يشاطرون الزعماء العرب بأن الإسلاميين كلهم ملة واحدة، وأنهم جميعا معادون للديمقراطية، أكانوا معلنين أو مستترين، وأنهم مقتنعون بأن الأنظمة الديمقراطية الحقيقية يجب أن تمنح كل من رغب في العمل السياسي السلمي والعلني فرصة، وأن لا يجري الحكم إلا على الأفعال والممارسات فقط، لا التفتيش في النوايا وخبايا الضمائر.

ولعل قناعة قد تبلورت لدى كثير من قادة الرأي والخبرة في الولايات المتحدة، مفادها أن إسلاميين حداثيين وديمقراطيين هم الأقدر في عالم عربي وإسلامي متأزم، على مواجهة الجماعات الإسلامية المتطرفة والإرهابية، ومفادها كذلك أن إدماج حركات الإسلام السياسي في مؤسسات الحكم والسلطة سيساعد على تحويلها من حركات سياسية هامشية متنطعة ومتشددة، إلى حركات سياسية واقعية وبراغماتية وعملية، قد تكون الأقدر على التحكم في شوارع تغلي غضبا، وعلى اتخاذ قرارات مصيرية وحاسمة فيما يخص حاضر ومستقبل شعوبها.

والرأي أن الإسلاميين العرب مدعوون إلى قراءة علاقات دولهم بالولايات المتحدة قراءة عملية وواقعية، بعيدا عن التشنجات والأحكام المسبقة والشعارات الجوفاء، وعلى ضوء التجارب المذكورة سلفا، وكذلك العمل على مراجعة مواقفهم وبرامجهم وسياساتهم بما يخدم عمليات التحول الديمقراطي في بلدانهم، وبما يقوي قدراتهم على التأثير ايجابيا في السياسات الأمريكية حيال المنطقة وقضاياها الرئيسية، ويحول دون اضطرار واشنطن إلى الاصطفاف مجددا إلى جانب طغاة العرب والمستبدين، تحت ذريعة أهون الشرين وأخف الضررين.

ويعتقد أن نماذج مثل رجب طيب أردوغان ومهاتير محمد، بإمكانها أن تكون مفيدة جدا وملهمة لقادة الحركات الإسلامية العربية، من حيث تدليلها على أن العمل على توثيق الصلات مع رجل العالم القوي وفتح قنوات اتصال وحوار معه، أفضل للتنمية والديمقراطية والحرية في العالم العربي، تماما كما هي الضرورة إلى أن يعمل الإسلاميون المعتدلون بجدية ومشقة على إبعاد صورة «البعبع» المخيف عنهم، وعلى طمأنة الأطراف الداخلية والخارجية من أن حضورهم السياسي أو فوزهم الانتخابي أو قيادتهم للعمل الحكومي، لن تشكل خطرا على مكتسبات الحداثة ومتطلبات العصر والمستقبل.

* كاتب تونسي
مدير مركز دعم الديمقراطية في العالم العربي ـ لاهاي

حماس بحاجة إلى مال العرب والمسلمين لا دولارات أمريكا وأوروبا

د. عزام التميمي*

■ استبقت الولايات المتحدة نتائج الانتخابات الفلسطينية بالتهديد بأنها لن تتعامل مع حكومة تشارك فيها حماس ما لم تتخل الأخيرة عن مبادئها وتسلم بما سلم به الأولون، ثم عادت وأكدت على ذلك وتبعها بعض حلفائها في أوروبا بعد أن فازت حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي في أول انتخابات برلمانية حرة ونزيهة تشهدها الساحة الفلسطينية. بل استخدم هذا التهديد قبيل الانتخابات وأثناء الحملة الانتخابية من قبل البعض في الداخل والخارج لإقناع الناخبين بأنه ليس من مصلحة الفلسطينيين التضحية بالمساعدات الدولية مقابل انتخاب حماس. المثير في الموضوع أن الموقف المبدئي الذي تريد الولايات المتحدة ومن دار في فلكها مساومة حماس عليه إنما هو الذي أكسبها ثقة الفلسطينيين واحترام القاصي والداني لها بعد أن قاومت أعتى الحملات الاستئصالية من القريب والبعيد وقدمت في سبيل ذلك المئات من الشهداء وآلاف الأسرى. ولعله يأتي في المرتبتين الثانية والثالثة بعد ذلك نظافة اليد التي أثبتتها على مر السنين وتفانيها في خدمة الجمهور دون تطلع إلى منافع مادية شخصية أو فئوية.

لقد أثبت الأمريكان وحلفاؤهم حين يأملون بأن تقبل حماس بحق إسرائيل في الوجود بأنهم لم يفهموا أو لا يريدون أن يفهموا ما الذي تمثله حركة حماس. والأغرب من موقف هؤلاء ما فتئ يصدر من حين لآخر من تصريحات لمسؤولين فلسطينيين «سابقين» بأنه ينبغي على حماس أن تعدل من موقفها وتقبل بقواعد اللعبة التي قبلت بها منظمة التحرير رغم أن بعض هؤلاء هم ممن على أيديهم وبها خربت حركة فتح وآلت إلى ما هي فيه من وضع لا تحسد عليه. الذين يأملون في أن تتنازل حماس عن حق الفلسطينيين في كل حبة تراب من أرضهم سلبت ظلماً وعدواناً منهم فانما مثلهم كمثل كإبليس إذ يأمل بالجنة، فحركة حماس ما نشأت في الأساس إلا لتعوض النقص وتسد الخلل الذي وقعت فيه حركة فتح حينما تخلت عما من أجله أنشئت وبسببه تعلقت بها آمال الفلسطينيين وهفت إليها قلوبهم سنوات عديدة. ولذلك فمال أمريكا وأوروبا مجتمعاً لا يغري حماس بشيء، لأن الذي نذر نفسه وماله وعياله في سبيل الله لا يبخس ذلك بشيء من متاع الدنيا، ولعل استيعاب هذه القيمة تستعصي على من لم يجد الإيمان طريقاً إلى قلوبهم.

إن الذين يريدون لحماس أن تخضع للأمر الواقع وتستسلم لسطوة النظام الدولي الجائر يريدون أن يزوروا التاريخ، والتاريخ أبداً لا يزور. فإسرائيل كيان عنصري استعماري زرعه الغربيون ليكون أداة لهم في قلب عالمنا الإسلامي، وهذا الكيان لا محالة زائل تماماً كما زالت من قبل ممالك الفرنجة التي استمر بعضها ما يقرب من قرنين. انطلاقاً من عقيدتها واستيعابها لتجارب البشر عبر العصور واستلهامها لنضالات الشعوب التي تحررت من نير الاستعمار فإن حركة حماس تعتقد كما أن الله واحد لا شريك له بأن فلسطين ستتحرر حتماً طال الزمان أم قصر.

ومع ذلك، تدرك حركة حماس بأن مشروع التحرير الكامل لن يتم إلا على مراحل بسبب ضعف الأمة وعجزها، فمشروع التحرير لا يقوم به الفلسطينيون وحدهم وإن كانوا رأس حربته ومقدمة جيشه. وهي بذلك مستعدة ـ كما أعلن ذلك مؤسسها من قبل الشيخ الشهيد أحمد ياسين وأعلنه من بعد عدد من مسؤوليها والناطقين باسمها ـ لأن تتوصل إلى وقف لإطلاق النار مع العدو الصهيوني، وهو ما أطلقت عليه حماس مصطلح الهدنة انسجاماً مع التجربة الإسلامية ومع ما هو متعارف عليه في الفقه السياسي الإسلامي. نعم، يمكن أن يجري تفاوض على وقف إطلاق النار إلى أجل، و هذا هو أقصى ما يمكن أن يأمله الإسرائيليون ومن يساندهم ويتعاون معهم أن تفعله حماس. فلئن انسحب الإسرائيليون من كافة الضفة كما انسحبوا من القطاع وأخلوا جميع المستوطنات بلا استثناء وأفرجوا عن كافة الأسرى وتوقفوا عن الاعتداء على الفلسطينيين فهذا يكفي لتوقيع هدنة طويلة الأمد معهم.

ومن هنا، فإن انتخاب حماس وتشكيلها للحكومة الفلسطينية الجديدة سواء منفردة أو ضمن تحالف مع القوى الفلسطينية الأخرى ـ وهو الأفضل على وجه التأكيد ـ ينبغي أن ينظر إليه على أنه باب خير كبير على الجميع لأن فيما سوى الهدنة التي تعرضها حماس فلن تنجح تسوية ولن يحصل وقف للاقتتال بين الطرفين. ومن هنا فإن نتيجة الانتخاب تستدعي الاحتفاء والاحتفال لا الفزع والاستنكار، لأن كل مشاريع السلام السابقة آلت إلى الفشل ولم تحقق إلا مزيداً من الألم والمعاناة للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء.

لو كان في الأمريكان والأوروبيين عقلاء لأدركوا بأنهم أمام فرصة تاريخية ليرتاح الجميع من الصداع إلى مدة لن تكون قصيرة، ولمارسوا الضغوط على الإسرائيليين ليقبلوا بالتفاوض مع من اختارهم الشعب الفلسطيني ممثلين له على أساس من مشروع الهدنة، وبذلك يؤجل الصراع إلى جيل قادم، يخلق الله حينها ما لا نعلم وما لا يعلمون.

وليس الفلسطينيون بحاجة إلى أموال الأمريكان والأوروبيين لو أن إخوانهم العرب والمسلمين وقفوا معهم كما ينبغي عليهم، فمن يملك من الثروة ما يملكه العرب والمسلمون في هذا الزمان؟ لو أن المملكة العربية السعودية وقطر والكويت وتركيا وإيران وإندونيسيا على الأقل أعلنت بأنها تلتزم فيما بينها، وواحدة لوحدها منهم تكفي لو أرادت، بتغطية نفقات الكيان الفلسطيني ـ الذي ما من شك سيظل ضعيفاً ومعتمداً على الخارج ـ لما لجأ الأمريكان والأوروبيون إلى الابتزاز الرخيص. إن بإمكان الدول النفطية على الأقل أن تخصص مليارات الدولارات سنوياً دون أن يؤثر ذلك في أوضاعها الاقتصادية أو ينتقص من ميزانياتها.

لقد دفع العرب ملايين الملايين عبر السنوات السابقة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكثير مما دفعوه آل إلى غير ما دفع من أجله مما ألجأ بعضهم إلى تقليص الدعم أو وضع شروط وضوابط. لا حجة لأحد اليوم في الامتناع عن الدفع، والدفع بسخاء للحكومة الفلسطينية التي قد تشكلها حماس لأن الأيدي النظيفة التي جربها الفلسطينيون والعرب والمسلمون سنوات طويلة لن تسمح بهدر الأموال ولن تتساهل مع فاسد.

على الحكومات العربية التي انصاعت في الماضي للضغوط الأمريكية وضيقت على المتبرعين وأرهبتهم وهددتهم أن ترفع يدها عن دافعي الزكاة والصدقات حتى تصل إلى أفضل مصارفها على الإطلاق، إلى الذين هم في رباط إلى يوم الدين. لو أن الحكومات العربية فتحت باب التبرع الطوعي على مصراعيه لفلسطين لاجتمع للفلسطينيين كل عام أضعاف ما تمن به عليهم أمريكا وحلفاؤها.

إن من مصلحة الحكومات العربية بشكل خاص أن تستقيم أوضاع الفلسطينيين في داخل فلسطين. وها هي الفرصة تسنح بزعامة حماس القادرة على ضمان استقامة الأمور دون تنازل عن أي من حقوق العرب والمسلمين في فلسطين ودون أن تمتد يد عربية مسلمة في فلسطين للأمريكيين والأوروبيين الذين لا يدفعون دولاراً واحداً إلا وصاحبه ابتزاز وتبعه من وأذى.

* مدير معهد الفكر السياسي الاسلامي في لندن

انتخابات خط الرابع من حزيران عام 1967

د. عبد الفتاح طوقان *

■ ان إسرائيل بدأت تدرك أن الطريق الوحيد للسلام هو انسحابها إلى خط الرابع من حزيران (يونيو) عام 1967، بما في ذلك القدس، وحل قضية اللاجئين حلا عادلا. ومع ذلك فان الانتخابات الفلسطينية التشريعية تجرى على أساس اوسلو مخالف للوضع الفلسطيني الشامل ولا تعترف إلا بعدد محدود من الفلسطينيين وتستثني فلسطينيي الخارج.

والقصد أن من يحق لهم الانتخاب والترشيح في الانتخابات التشريعية التي جرت في الخامس والعشرين من هذا الشهر هم فقط مليون وثلاثمئة ألف من الفلسطينيين المتواجدين أو المسجلين في غزة والضفة الغربية وأجزاء من القدس. فأين الستة ملايين فلسطيني في العالم من كل هذا؟

فهل بالامكان أن يتوحد الفكر الفلسطيني في الداخل والخارج معا، واعتبار أن حق الانتخاب والترشيح هو، في اقل تقدير، حق مطلق لكل فلسطيني يوم الرابع من حزيران (يونيو) عام 1967 وذريته؟ ولا نقول 1948!

وقد يتساءل العامة، وما الفرق؟ والرد واضح، الفرق هو حرمان أكثر من أربعة ملايين من التصويت منهم على الأقل مليون ونصف من الفلسطينيين الأردنيين من الانتخاب واعتبارهم أردنيين إلى ما لا نهاية، بالرغم من أنهم في القانون الأردني، ورغم كل المتحايلات والمسكنات الزمنية المرتبطة بقرارات وتوجيهات أمريكية هم في إطار «البين بين»، فلا هم أردنيون كاملون ولا فلسطينيون كاملون الأهلية السياسية. ولا احد يعرف مصيرهم.

ولقد شهد البرلمان الأردني على سبيل الذكر لا الحصر نائبا فلسطينيا كان عضوا في منظمة التحرير الفلسطينية وفي نفس الوقت نائبا في البرلمان الأردني، وتلك ازدواجية مرفوضة قانونا ولكن تم تمريرها لأغراض مرحلية، وهنالك ممن حضروا في عام 1967 إلى الأردن وأصبحوا نوابا ورئيس وزراء ووزراء ونائبا أول لرئيس مجلس النواب الأردني وغيرهم.

فما القصد من كل هذا؟ وهل يأتي حرمان الفلسطيني في الخارج من المشاركة بمثابة دليل دامغ على اردنتهم وتحويل ملفاتهم إلى الجانب الشرقي من النهر للأبد لاغين بذلك حق العودة؟

هل ما يحدث لحظي وفطري أم انه مدروس ومخطط له؟ ومن المخطط الرئيس لتلك اللعبة الخطيرة التي تنهي شعبا وتدمج الآخر وتساهم في سلب ارض وتتنازل عن أخرى؟

التداخلات هنا تفهم على أساس المرحلية والتفاهمات الامريكية وصفقات سرعان ما تنقرض في ظروف أخرى ومناسبات متتالية. وهو ما يطرح السؤال الذي لا يجرؤ احد على أجابته وهو من هو الفلسطيني ومن هو الأردني؟ وليس القصد هنا نعرة إقليمية أو طائفية وإنما حقوق وأهلية سياسية ومفاتيح مستقبلية لدور الاردن والدولة الفلسطينية المزعوم قيامها ولو لساعة واحدة.

وإذا ما عدنا إلى تصريحات وزير الإعلام الأردني الأسبق وعضو لجان التفاوض، بل حامل ملف اللاجئين في حديث له مع احدى الفضائيات العربية حين قال السيد مروان دودين: إن وضع الفلسطينيين حاملي الجوازات الأردنية سيحدد في الوضع النهائي للتفاوض. وهو كلام مسجل وموجود ويعتبر من أهم التصريحات التي صدرت عن مسؤول أردني من اصل فلسطيني ومن داخل لجان التفاوض مع إسرائيل، وظهر على الهواء مباشرة. وهذا يفتح بابا أمام الوضع المفعول به في زمن الفاعل الإسرائيلي وضمير الغائب العربي.

ولكن نبقى في ساحة الانتخابات التشريعية وأهميتها ونتائجها خصوصا مع مشاركة كل من الجبهة الشعبية وحماس اللتين قاطعتا الانتخابات الماضية ثم تبدل موقفهما مع تبدل الظروف فشاركتا في تلك الانتخابات، وظهور تيار بديل لحركة فتح باسم التيار الثالث وتيار آخر باسم المستقبل وغيرها من التيارات دليل صحة وعافية في الساحة السياسية الفلسطينية.

فمجرد وجود تيارات وفصائل في الانتخابات التشريعية شيء يفتخر به وتعبير عن ديمقراطية واسعة للمشاركة، والحوار الذي أجرته فضائية «الجزيرة» مع التيارات لمدة ساعتين وما خصصته فضائية «العربية» على حلقات مع التلفزيون الفلسطيني ، دليل آخر على النضج السياسي والوعي الكبير الذي تتحلى به القوى الشعبية المشاركة رغم كل صنوف الإذلال والتعذيب والقهر في الداخل، ولكن أبدا لا يجب أن يسقط من الحساب الستة ملايين فلسطيني في الخارج، حتى لو سمح فقط لمن هم في خط الرابع من حزيران (يونيو) عام 1967 بالترشيح والانتخاب، ولكن يبدو انها انتخابات بلا خطوط ولا مرجعية إلا بالطريقة الأمريكية والكيفية الانتقائية لردم فلسطينيي الخارج في الأوطان التي عاشوا فيها على طريقة، السقا مات .

هذا السقا الذي شرب هو ومجموعته وتركوا البقية في مستنقع الدماء والاقتتال لأجل التحرير بمفردهم، إن سمح لهم بالعودة. هيهات يا وطن أن تسلب على مذبح محترفي السياسة فلك أبناؤك في كل بقعة من العالم يرددون نشيد العودة بصوت واحد عال يقول: فلسطين لنا ونحن منها ولها.

* كاتب من الاردن
aftoukan@hotmail.com

لماذا لا يحصل تعاون حقيقي عربي ـ امريكي ـ لاتيني؟

د. محمد عجلاني *

■ رغم السواحل والمحيطات التي تفصل عالمنا العربي عن القارة الامريكية اللاتينية، ورغم صعوبة الاتصالات بيننا، الا ان هذه المجتمعات هي الاقرب من حيث العادات والتقاليد الى مجتمعاتنا، ولا ننسى بأن العرب والمسلمين الذين هاجروا الى هذه البلدان انخرطوا بسهولة في مجتمعاتها وتبوأوا مراكز اقتصادية وادارية وسياسية حساسة جدا ومنهم على سبيل المثال رئيس الارجنتين السابق كارلوس منعم. والتقارب التاريخي بين مجتمعاتنا وهذه المجتمعات لا يعود فقط الى المهاجرين الاوائل من العرب والمسلمين الذين سافروا على قارب كريستوف كولمبس والذين استوطنوا هناك هربا من ظلم محاكم التفتيش الاسبانية، لدرجة يوجد في المكسيك مدينة كاملة اسمها قرطبة غالبية سكانها اتوا من بلاد الاندلس.

بل ان التقارب التاريخي القديم جدا حاصل جدا بين الحضارة الفرعونية المصرية وحضارة الازتيك والمايا في المكسيك حيث يلاحظ ذلك من الرسوم والنقوش على اللوحات الفنية لهاتين الحضارتين.

وقد سافر العديد من ابناء منطقة الشرق الاوسط اثناء الحرب العالمية الاولى هربا من الجوع والاضطهاد العثماني الى هذه البلدان، وبدلا من ان يبحثوا عن الطعام في هذه البلدان ويزرعوا الحقول، زرعوا شعرا راقيا وفنا ادبيا كبيرا واقصد هنا بشعراء المهجر جبران خليل جبران وايليا ابو ماضي.

لقد تحول مهاجرونا هناك الى شخصيات سياسية وادبية واقتصادية، فالاكوادور عرفت رئيسين من اصول لبنانية، والارجنتين عرفت رئيسا لها من اصل سوري، وطربية كان رينا لكولمبيا في فترة من الفترات، وحاكم ساوباولو في البرازيل من عائلة آل معلوف المشهورة. كما ان جدة الزعيم الثوري تشي غيفارا هي من اصول لبنانية.

اليوم تعيش مجتمعات دول امريكا اللاتينية ظاهرة وصول احزاب اشتراكية متمسكة بمصالح بلادها ومدافعة عنها بقوة امام اليانكي الامريكي وهي ترغب بفتح حوار حقيقي مع الانظمة والمجتمعات العربية، حيث قام الرئيس شافيز بعدة زيارات الى المنطقة العربية بما فيها زيارة الرئيس العراقي صدام اثناء تواجده في الحكم متحديا بذلك الارادة الامريكية، وكذلك الامر مع سيلفا لولا البرازيلي الذي زار المنطقة مؤخرا وطالب بتعاون حقيقي ـ عربي ـ امريكي ـ لاتيني على جميع الاصعدة، وطالب ايضا بزيارته الى سورية بزيادة حجم التبادل الاقتصادي مع جميع الدول العربية وعلى رأسها مصر وسورية، بدون ان ننسى بالطبع الرئيس الكوبي فيدل كاسترو الذي حاول وبجهد كبير ان تحتضن هافانا القضايا العربية وان تكون عربية اكثر من العرب.

اليوم القارة الامريكية اللاتينية تعود الى اصولها ويحكمها ابناؤها الحقيقيون، وهم امناء على مصالحها ويدافعون عن مصالح هذه الدول امام اليانكي الامريكي، وهم يطالبون اليوم من زعمائنا بتعاون حقيقي عربي، امريكي ـ لاتيني لكن للأسف تناسوا ان زعماءنا غير منتخبين ديمقراطيا مثلهم وبأنهم يعيشون في عقدة وخوف من اليانكي الامريكي، هذه العقدة تخلص منها منذ وقت طويل زعماء قارة امريكا اللاتينية، ويا ليت هذا التعاون المطلوب امريكيا لاتينيا سبق هذه المرحلة في وقت كان لدينا زعماء حقيقيون امثال الملك الراحل فيصل بن عبد العزيز والرئيس جمال عبد الناصر وكذلك الامر مع الرئيس الراحل هواري بومدين، وللامانة نقول وبدون تحيز ان الدولة العربية الوحيدة الباقية التي تدفع الى مثل هذا التعاون هي الجزائر الحالية تحت قيادة الرئيس بوتفليقة الذي شارك شخصيا في مؤتمر القمة الاخير الذي جمع دول امريكا اللاتينية مع زعماء الدول العربية، والتي تغيب عنها معظم زعماء دولنا ويا للاسف والعار رغم ان القرار النهائي لهذا المؤتمر من حيث دعم القضايا العربية كان اهم بكثير من جميع قرارات مؤتمر القمم العربية مجتمعة.

* كاتب من سورية يقيم في باريس

حروب وليد جنبلاط الهوائية

ياسين معتوق*

■ الكتابة عن الأستاذ وليد جنبلاط مسألة ليست سهلة، وكانت حتى وقت قريب خطا أحمر تقريبا، عند الذين يحفظون الجميل لوالده الزعيم الراحل كمال جنبلاط، الزعيم الوطني الذي تجاوز الحدود اللبنانية وثبّت لنفسه موقعا بين الزعماء الوطنيين العرب بامتياز، كيف لا، وهو مؤسس الجبهة الشعبية العربية المساندة للثورة الفلسطينية، والمقاتل من أجل لبنان عربي ديمقراطي موحد.

لكن الأستاذ وليد وريث الزعيم كمال جنبلاط، وحامل إرثه خرج على المألوف وتجاوز كل الحدود في حروب دونكشوتية لا يعرف أحد بعد أهدافها الحقيقية. فهو يخوض معاركه على أكثر من جبهة، مع سورية، وإيران، وحزب الله والقضية الفلسطينية، ولأن هذه الحروب تحمل في طياتها تراجعا أو تنازلا عن إرث وتراث كمال جنبلاط، لا بد من وقفة معها لعلّ الأستاذ وليد جنبلاط يستعيد ذاكرته التي ضعفت وراح ينزلق في طريق مدمرة لما أسس كمال جنبلاط، ولطائفة الموحدين الدروز في لبنان.

أولى حروب الأستاذ وليد بدأت ضد سورية، مبررا ذلك بإخراج القوات السورية من لبنان، ومعرفة الحقيقة في عملية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، وهو الذي سجّل سبق توجيه الاتهام في هذه العملية لسورية، قبل بدء التحقيق أو الأخذ بعين الاعتبار أن هناك جهات أخرى لها مصلحة في غياب الحريري، ربما ارتكبت هذه الجريمة بهدف الفتنة وإشاعة الفوضى في لبنان على أساس القرار 1559، فإذا كانت هذه مبرراته للحرب على سورية، فسورية سحبت قواتها من لبنان، وأعلنت استعدادها للتعاون مع لجنة التحقيق الدولية في عملية اغتيال الحريري، فما هي مبرراته بعد الانسحاب السوري؟ حيث استمر بحربه وصولا إلى طرح شعار إسقاط النظام السوري، ودعوة الإدارة الأمريكية لتفعل مع سورية، ما فعلت في العراق! ويختم في مقابلة أجرتها معه قناة المستقبل اللبنانية بأن عدوه الآن ليس (إسرائيل) وإنما سورية!

لقد بات واضحا أن الأستاذ وليد جنبلاط ذهب بعيدا بحربه على سورية، وليس على أساس مبرراته المذكورة، وهو الذي فقد مبرراته هذه بعد الانسحاب السوري من لبنان، وصارت حربه لأهداف أخطر وأبعد من هذه المبررات وإلاّ كيف يسمح لنفسه بالتدخل في الشؤون الداخلية السورية حين يطرح شعار إسقاط النظام ولمصلحة من؟

طالما كانت شكواه ورفضه للوجود السوري بمبرر تدخل سورية في الشأن اللبناني الداخلي عندما كانت قواتها على الأرض اللبنانية بتغطية عربية ومتوجة باتفاق الطائف. وهل نصّب السيد جنبلاط نفسه بديلا للمعارضة السورية والشعب السوري الذي ينصحه بتأمين الدعم الخارجي لإسقاط النظام! ثم أن دعوته الإدارة الأمريكية بتكرار تجربتها في العراق مع سورية احتلالا وتفكيكا لا تندرج تحت أي هدف وطني، بل العكس فهي تندرج وتنسجم تماما مع أهداف المحافظين الجدد في الإدارة الأمريكية بصياغة خارطة جديدة للمنطقة لتحويلها إلى كانتونات على أسس اثنية، طائفية، وقومية لتأمين أمن دائم للكيان الصهيوني، ومزيد من نهب ثروات المنطقة.

أما ما يتعلق بتصنيفه معسكر أعدائه بسورية وليس (إسرائيل) فإنها تشكّل طعنا غادرا بظهر الشعب الفلسطيني أولا وأبناء الأمة العربية وقواها الوطنية المناضلة من أجل حق الفلسطيني لتحرير أرضه وعودة اللاجئين إلى ديارهم قبل أن تكون موجهة إلى سورية.

ثاني حروب السيد جنبلاط، تنصب على حزب الله، وسلاح المقاومة الذي نعته بسلاح الغدر حين قال بالصوت والصورة أن قوى 14 آذار (مارس) أقوى من سلاح الغدر الذي يملكونه تحت اسم التحرير!، ودأبه على تجريد حزب الله من وطنيته ولبنانيته واتهامه بالعمل لصالح إيران!!، وهنا لا بد من تذكير الأستاذ وليد بأنه قام في وقت سابق وليس بعيد بزيارة إلى إيران مراهنا على وساطة إيرانية للتصالح مع سورية، فماذا جدّ ليفتح النار على إيران؟ لا شكّ أن الكثيرين من أبناء الأمة وأنا منهم لا نتفق مع إيران على دورها في العراق، ونرفض هذا الدور، ولكنا نتفق مع إيران في عدائها للكيان الصهيوني، ونسجّل إعجابنا بجرأة الرئيس الإيراني، ونقف إلى جانب إيران في مواجهتها مع الإدارة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية حول ملفها النووي وحقها في امتلاك التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية، مقابل الترسانة النووية الصهيونية المسكوت عنها من المجتمع الدولي والمدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية، ثم أن لا أحد يتنكر للدعم الذي قدمته إيران لتحرير جنوب لبنان من الاحتلال الصهيوني، أما أن سلاح المقاومة سلاح غدر كما نعته السيد جنبلاط فهذا هراء، وافتراء لأن سلاح حزب الله والمقاومة لم يوجه يوما ولا استخدم في الداخل ولم يتورط بقطرة دم واحدة في صراعات داخلية، لم تتوقف في لبنان، وهذا شيء يعرفه الأستاذ وليد جيدا، وهو الذي دأب دائما على امتداح المقاومة والشراكة معها، والإلتفاف حولها وحمايتها في إجماع لبناني وعربي غير مسبوق، فهو لا يملك أي مبرر لمثل هذا الافتراء الذي لا يخدم مصلحة لبنان الوطنية، بل يسهم في تعميق الانقسام وصولا إلى ما لا يحمد عقباه.

وثالثُ حروب الأستاذ وليد جنبلاط، كانت على القضية الفلسطينية التي لم تعد جزءا من واجباته الوطنية باعتبار أن (إسرائيل)، ليست عدوه الآن، وهذا شأنه. أماّ أنه ينعت الصراع العربي ـ الصهيوني بالكذبة الكبرى، ونعته السلاح الفلسطيني سلاح عصابات في المغاور فهذا أمر لا يسكت عنه، وهو خط أحمر غير مسموح الاقتراب منه.

من جديد نعود لنذكر الأستاذ وليد، بأن سلاح المقاومة الفلسطينية، كان له الفضل الأكبر إلى جانب سلاح الحركة الوطنية اللبنانية، وبدعم من الجيش السوري، في لبنان لتحرير الجبل من الاحتلال الصهيوني ودحر هذا الاحتلال دفع ثمنه أبناء الشعب الفلسطيني، مع أبناء الشعب اللبناني مئات الشهداء والجرحى، كما كان لهذا السلاح ودحر الاحتلال الفضل الأول في إسقاط إتفاق 17 أيار (مايو) المشؤوم، لم نكن نرغب في تذكير الأستاذ وليد جنبلاط، يوم دخل عليه شمعون بيريز في مقرّه بالمختارة بأن الفلسطينيين واللبنانيين لم يتقفوا عند ذلك أو يتحدثوا عنه بالسوء إكراما للزعيم كمال جنبلاط، والثقة التي أوليت له كوريث لتراث كمال جنبلاط. ولكن اليوم للضرورة أحكام فرضها علينا الأستاذ وليد، ولذا وجب التفكير.

أما اعتباره الصراع العربي – الصهيوني، كذبة كبرى فهذا مردود عليه من أبناء شعوبنا العربية التي قدّمت التضحيات الجسيمة والسخية على مذبح هذا الصراع، انطلاقا من أن قضية فلسطين هي القضية المركزية لهذه الأمة. ولعل الأستاذ وليد يرى ويسمع عن عذابات شعبنا الفلسطيني تحت الاحتلال، ومقاومته الباسلة التي تحوز على احترام الرأي العام العربي والدولي، لذا لا يحق له أن ينعت هذا الصراع بالكذبة الكبرى.

ولنسأل الأستاذ وليد ماذا فعل لأبناء مخيمات اللاجئين في لبنان الذين يعيشون دون مستوى البشر بسبب القرارات الجائرة بمنعهم من العمل في أكثر من 72 مهنة ليعيشوا حياة كريمة إنسانية؟ بدلا من الإدلاء بدلوه لما يزيده من بؤسهم وعذاباتهم.

اما المشكلة التي جرت في حارة الناعمة والتي استغلها الأستاذ وليد جنبلاط لتشويه السلاح الفلسطيني، والتنكر لقضيته وصراعه مع العدو الصهيوني فهي حادثة فردية أكدتها الجبهة الشعبية، القيادة العامة، واعتذرت عنها وقامت بتسليم الفاعل إلى أجهزة الأمن اللبنانية، فلماذا الرقص على هكذا حادث فردي وتهييج مجموعات بشرية للتظاهر ورفع الشعارات وإحراق الدواليب إن كانت النوايا حسنة وصافية؟

وسؤال آخر إن كانت حروب الأستاذ وليد جنبلاط تنطلق من المصلحة الوطنية للبنان عربيا ديموقراطيا موحدا، فلماذا يتصدّر محاولات إفشال المبادرة السعودية لنزع فتيل الأزمة والانفجار تحت ذريعة أنها مبادرة سعودية رغم أن الأمير طلال بن عبد العزيز أكّد أنها مبادرة الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز شخصيا، وبمن يستقوي الأستاذ وليد في كل ذلك؟

يبدو أن حروب الأستاذ وليد ليست لها حدود ولا تنتهي رغم كل عمليات التبرير والتوضيح والشرح والتزيين التي يقوم بها الوزير غازي العريضي، لتقليص الخسائر لكنها تصطدم بذكاء المشاهد والمتلقي العربي وقدرته على الفهم والتحليل.

أخيرا إن حروب الأستاذ وليد جنبلاط الهوائية هي فعلا حروب دنكيشوت، الذي يحارب طواحين الهواء بلا فائدة، إلاّ اللهم الفتنة والتخريب، وخلق عدم الاستقرار في لبنان، ولكن نقول له رغم ذلك، ان لنا مصلحة أن يتراجع عن حروبه ويعود إلى الصف الوطني الذي قاده الزعيم الراحل كمال جنبلاط، واستشهد من أجله والحفاظ على تراثه ناصعا لمصلحة لبنان والأمة.

* كاتب من فلسطين يقيم في تونس